مركز المعرفة للدراسات والابحاث الاستراتيجية
KNOWLEDGE CENTER FOR STRATEGY RESEARCHES AND STUDIES

دور القوى الشبابية في صناعة التحـــــول الوطنـــــي

دراسة حالة

أغسطس - آب 2025م

info@almarfacenter.org

دور القوى الشبابية في صناعة التحول الوطني

دراسة حالة

أغسطس/ آب

٢٠٢٥م

محمد سالم بافقير

مقدمة:

يعد الشباب الشريحة الأكبر في المجتمعات العربية التي شهدت اضطرابات سياسية عام **٢٠١١م**، وتمثل هذه الفئة ركيزة أساسية في بنية الدول العربية. وقد شكلت هذه الميزة تحديًا كبيرًا أمام الدولة لضرورة الاستفادة من هذه القوة البشرية وجعلها محورًا أساسيًا في عملية التحول الوطني، حيث يمثل الشباب قاعدة رئيسية في تحقيق الاستقرار وإعادة بناء الدولة، وذلك لما تمتلكه هذه الفئة في المجتمعات من قدرات على التكيف مع المتغيرات والمستجدات السياسية، إضافةً إلى قدرتها على استيعاب متطلبات العصر الحديث. ومن ثم فلا يمكن إحداث عمليات تحول وطني حقيقية ما لم يلعب الشباب الدور الفاعل والرئيسي في صناعة السياسات العامة ووضع المحددات الأساسية للدولة.

وقد مثلت اليمن نموذجًا لفشل تحقيق التحول الوطني نظرًا للدور السلبي الذي لعبه السياسيون التقليديون في إقصاء دور الشباب منذ عملية نقل السلطة في عام **٢٠١٢م** إلى الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي، حيث انفردت النخب السياسية التقليدية بصناعة القرار السياسي. وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى عدم تجاوز إرث صراعات الماضي، مما انعكس بشكل مباشر على استمرار الإخفاقات السياسية، وصولًا إلى حد انهيار مؤسسات الدولة وسقوطها بيد مليشيات جماعة الحوثي في سبتمبر **٢٠١٤م**.

تهدف هذه الورقة السياسية إلى تحليل دور القوى الشبابية في صناعة التحول الوطني، مع تسليط الضوء على فشل النخب السياسية التقليدية في إدارة العملية الانتقالية، وتحديد أبرز التحديات التي تواجه القوى الشبابية في عملية إشراكهم في صناعة القرار السياسي. كما تتناول الورقة أهمية دور اللجنة الرباعية في دعم وإشراك الشباب في التسوية السياسية الشاملة في اليمن، فضلًا عن تطرق الورقة السياسية إلى مخاطر تهميش الشباب في عملية التحول الوطني.

النخب الحزبية ودورها في تراكم الفشل السياسي

شهدت اليمن منذ عام **١٩٩٠م** العديد من الفرص التي كان من الممكن أن تسهم في إحداث تغيير في الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية، غير أن النخب السياسية التقليدية لم تتمكن من إدارة اللحظة السياسية وفق مبدأ إعلاء المصلحة الوطنية، إذ كانت المصالح الحزبية والقبلية والمناطقية هي المحرك الأساسي للفعل السياسي. وقد أدى ذلك إلى فشل الدولة وتعثرها في بناء مؤسسات وطنية قوية وتعزيز الحكم الرشيد، حيث عمدت تلك النخب السياسية إلى استخدام أدوات الدولة ومؤسساتها في عملية إنتاج نظام حكم قائم على معيار الولاءات الشخصية والحزبية، وليس على معيار الكفاءات مما انعكس في إفراغ الدولة من مضمونها الحقيقي.

إن العقلية السياسية التقليدية لم تستفد من الإخفاقات السابقة التي مرت بها اليمن. فقد كانت أولى السياسات الخاطئة بعد عام **١٩٩٠م** متمثلة في سلسلة الاغتيالات للكوادر السياسية والعسكرية الجنوبية، والتي بلغت نحو **١٥٨** حالة اغتيال ما بين **١٩٩١ -١٩٩٣م**. ثم تطور الوضع بعد حرب **١٩٩٤م** إلى إقصاء الكوادر الجنوبية من هياكل السلطة و السلك الدبلوماسي، والاستيلاء على مقرات وممتلكات الحزب، إضافةً إلى استبعاد السياسيين من المناصب العليا، وبالتالي أدى هذا الأمر إلى تنامي شعور أبناء المناطق الجنوبية بالتهميش والإقصاء. [١]

كما استمرت سلسلة الإخفاقات السياسية لدى النخب السياسية اليمنية مع اقتراب الانتخابات البرلمانية المقررة في إبريل **٢٠٠٩م**، حيث ارتفعت حدة الجدل السياسي بين القوى السياسية المتمثلة في حرب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك، إلى أن توصلت إلى اتفاق فبراير **٢٠٠٩م** الذي قضى بتأجيل الانتخابات البرلمانية وتهيئة الأجواء لعقد حوار وطني. وفي هذا السياق وقعت القوى السياسية في ١٧ يوليو **٢٠١٠م** على محضر تنفيذي لاتفاق فبراير تضمن إعداد برنامج زمني للحوار، واستكمال التشاور مع بقية الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الراغبة في الانضمام إلى مؤتمر الحوار الوطني. [٢]

[١] للمزيد أنظر إلى الواقع الجنوبي بين الاختلاف والتوافق، مركز سووث ٢٤، ١٢ أغسطس ٢٠٢٥م، https://2u.pw/FxNjR.
[٢] المؤتمر والمشترك يوقعان على محضر مشترك لتنفيذ اتفاق فبراير، حضرموت اليوم، ١٢ أغسطس ٢٠٢٥م، https://2u.pw/wUmCn.

لقد مثل هذا الاتفاق محاولة لإنقاذ اليمن من الانزلاق نحو صراعات حزبية، غير أن انعدام الثقة بين الأطراف السياسية، والعقلية التقليدية للنخب السياسية في إدارة الأزمات السياسية ساهمت في تفويت الفرصة على اليمنيين للدخول في حوار وطني جاد يضع معالجات جادة لنقاط الخلاف ويحفظ اليمن من الدخول في اضطرابات سياسية تهدد بقاء الدولة. وهو ما حدث بالفعل لاحقًا في عام ٢٠١١م، حيث شهدت اليمن مظاهرات واسعة تطالب بإصلاحات سياسية، غير أن القوى السياسية سرعان ما استغلتها لخدمة مصالحها الضيقة، إذ انضم تكتل أحزاب اللقاء المشترك إلى هذه المظاهرات الشبابية وحرفها عن مسارها. حيث أدخل اللقاء المشترك الشباب اليمني في مواجهة مباشرة مع نظام علي عبدالله صالح لتحقيق مكاسبه السياسية. وهذا ما أشار إليه علي البخيتي، المتحدث السابق لميليشيات جماعة الحوثي في حديثه عن تفاصيل جمعة الكرامة ٢٠١١م، والتي شكلت نقطة تحول في الاحتجاجات نظرًا لسقوط العشرات من المتظاهرين بين قتيل وجريح. حيث اتهم البخيتي من كانوا يقودون ساحات الاعتصام آنذاك بالزج بالمتظاهرين في أماكن خطرة بهدف تأليب الراي العام ضد النظام. [٣] لقد ساهمت هذه الأساليب في إدارة الاختلافات السياسية في نهاية المطاف إلى انهيار مؤسسات الدولة وسيطرة ميليشيات جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء.

وفي دلالة على استمرار فشل النخب السياسية التقليدية، فقد جاء تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في إبريل ٢٠٢٢م، لتجسيد مبدأ القيادة الجماعية، ولكن التطبيق العملي واجه تحديات واسعة كشفت هشاشة البنية المؤسسية وعمق الانقسامات فالمجلس الذي تشكل في ظروف استثنائية أصبح في كثير من الأحيان مجرد تجميع لأطراف متنافرة بدلًا من ان يكون فريقًا متجانسًا، هذا أدى إلى شل عملية صنع القرار وتحولا المجلس إلى غطاء لشرعية متآكلة. ([٤])

وعليه فإن التجربة السياسية للنخب اليمنية التقليدية تؤكد عدم قدرتها على إدارة اللحظة السياسية دون تجاوز إرث الماضي، الأمر يبرز الحاجة إلى وجود قوى شبابية لتحقيق التحول الوطني.

[٣] علي البخيتي يفجر مفاجأة من العيار الثقيل بخصوص أحداث جمعة الكرامة، أخبار اليمن الآن، ١٣ أغسطس ٢٠٢٥م، https://2u.pw/Ve1hS.
[٤] مجلس القيادة الرئاسي اليمني بين المحاصصة وفشل إدارة الدولة، منظمة سائس، ١٣ أغسطس ٢٠٢٥م، https://2u.pw/Vz9q3.

الشباب ضمان الاستقرار والتنمية وتجاوز تراكمات صراعات القوى السياسية التقليدية

تعد اليمن من الدول التي تتمتع بنسبة عالية من الشباب مقارنة بعدد السكان، حيث يشكل الشباب ما نسبته نحو ٧٥% من إجمالي ٣٠ مليون نسمة. وقد أظهر وضع الشباب اليمني خلال السنوات الأولى من الصراع المستمر وبشكل ملحوظ تركيزًا بين الشباب على الدور الإيجابي الذي يلعبونه للتخفيف من تأثير الصراع العنيف على مجتمعاتهم المحلية فحتى عام ٢٠١٩م على الأقل كان بناة السلام اليمنيون الشباب والنشطاء وموظفو المنظمات غير الحكومية [٥]

غير أن استمرار إهمال القوى الشبابية من قبل السلطات والقوى الفاعلة سياسيًا، تركها عرضه للاستقطابات السياسية واسقاطها في نمطية الكسب السياسي فقط وهذا سيكون له تأثير سلبيًا في المستقبل حيث لن يقتصر الثمن على خسارة ثقة وطاقات الشباب فحسب، بل سينعكس أيضًا على حالة تسطيح الوعي وفقدان هذه الفئة الهامة في المجتمع قدرتها على البحث والمعرفة والتمييز واستيعاب المتغيرات، وبالتالي تحولها للقمة سهلة للجماعات المسلحة واتساع مشكلة استخدام الشباب كوقود في الحروب التي تخوضها الجماعات العقائدية العنيفة في البلاد منذ سنوات. [٦]

وعليه فإن هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق السلطات والقوى السياسية تتمثل في ضرورة استيعاب هذه الطاقة الشبابية والعمل على تعزيز التواصل معها، وإشراكها في صنع القرار بشكل حقيقي. فقد أثبتت التجارب التاريخية في السياسة اليمنية أنه لا يمكن وضع حلول جادة للأزمة اليمنية باستخدام الأدوات والشخصيات التقليدية ذاتها، نظرًا لأن هذه الشخصيات ما تزال تعالج الواقع اليمني بعقلية الماضي، وهو ما يعني استمرار تكرار ذات الإخفاقات، لذلك أصبحت هناك ضرورة ملحة لإحداث تغيير جذري من خلال إشراك القوى الشبابية في عملية صنع القرار على مستوى السلطة في الدولة وكذلك على مستوى القوى السياسية. فتمكين الشباب في صنع القرار السياسي وإشراكهم في مواقع المسؤولية ليس خيارًا

[٥] أثر حرب اليمن على أولويات واحتياجات الشباب، مركز صنعاء، ١٤ أغسطس ٢٠٢٥م، https://2u.pw/IKbdU.
[٦] كلفة باهضة.. انعكاسات التقلبات السياسية والحرب على الشباب اليمني، ١٤ أغسطس ٢٠٢٥م، https://2u.pw/pDgvu.

تكميليًا، بل ضرورة وطنية لضمان استدامة أي عملية سياسية، ولضمان تجاوز إرث الماضي وتحقيق تحول وطني حقيقي.

التحديات التي تواجه القوى الشبابية

تواجه القوى الشبابية السياسية في اليمن العديد من التحديات المعقدة والمركبة، التي شكلت عائقًا أمام مشاركتها بشكل فاعل في عملية صنع القرار سواء على مستوى الدولة أو داخل الحزب السياسي. وتكمن هذه التحديات في الآتي:

أولاً: غياب ثقافة الإشراك الإيجابي

تشير دراسة نشرت على موقع مؤسسة saferworld إلى وجود ما يسمى بصراع الأجيال في توصيف العلاقة بين قيادات الأحزاب السياسية والشباب. فهناك ضعف تواصل بين القيادة المسنة وبين القاعدة الشبابية للحزب. وحتى في حال وجود تشاور مع الشباب في صنع قرار معين فإن هذا التشاور يكون على شكل استطلاع رأي فقط، وبالتالي فإن تقليص هذه الفجوة بين القيادات التقليدية والقيادات الشابة يمثل تحدي كبير أمام الشباب في مسألة إشراكهم في صنع القرار داخل الحزب السياسي. [٧]

ثانيًا: الحواجز الجغرافية

غالبًا ما يتخذ القرار داخل الحزب السياسي من خلال المقر الرئيسي في المركز، لذا يمكن القول إن هناك علاقة مختلة وظيفيًا وبصورة مزمنة بين القيادة في المركز وبين الفروع في المحافظات، وهذا الأمر يفرض تحديًا إضافيًا على الشباب في فروع الأحزاب بالمحافظات لإشراكهم في رسم وصنع القرار داخل الحزب السياسي. [٨]

ثالثًا: تحديات قانونية

[٧] خمسة حواجز امام أشراك الشباب في القيادة، saferworld، ١٦ أغسطس ٢٠٢٥م، https://2u.pw/aYPJR.
[٨] نفس المصدر رقم ٧.

لكل حزب سياسي نظام داخلي يحدد من خلاله اشتراطات الانضمام والعمل داخله، غير أن هذا اللوائح الداخلية لم يتم تغييرها لتواكب تطلعات الشباب حيث توقف العمل الحزبي منذ انهيار عملية التحول الديمقراطي في البلاد.

رابعًا: بناء القدرات

إن مشاركة الشباب في صنع القرار السياسي في الدولة تتطلب بناء قدراتهم، وتعزيز مهارتهم، وتمكينهم من كسب خبرات تراكمية في الممارسة السياسية. غير أن دخول اليمن في حالة حرب منذ أكثر من عشر سنوات انعكس سلبًا على هذا المسار، حيث تغيرت الأولويات لدى قيادة الدولة من الاهتمام بقضايا الشباب إلى التركيز على سير العمليات العسكرية. وبالتالي أدى ذلك إلى انغلاق المساحات السياسية أمام الشباب، مما دفعهم إلى التوجه نحو العمل في مجالات ثانوية مثل العمل في المجال الإغاثي والإنساني، كبديل عن العمل السياسي المباشر.

خامسًا: استبعاد الشباب من عمليات بناء السلام

يعول على الأمم المتحدة إن تساهم في حل الأزمة اليمنية من خلال القيام بتسوية سياسية شاملة ومستدامة، كما ينظر أن تلعب اللجنة الرباعية المكونة من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية والمتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، دورًا محوريًا في تنسيق المواقف والضغط باتجاه التسوية السياسية، ولكن لضمان تحقيق تسوية شاملة ومستدامة فإنه يجب توسيع القاعدة المشاركة في العملية السياسية بحيث تشمل الشباب والنساء، حيث أن أفضل الوسائل لإنجاح الجهود الرامية لبناء السلام تتمثل في تحديد حصص للأحزاب السياسية ومجموعات المجتمع المدني وكذلك النساء في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة ويطبق نظام الحصص على وفدي الحوثيين والحكومة مما يحقق تمثيل عادل للشباب والنساء في المرحلة القادمة ([9])

إن هذه التحديات التي تواجه الشباب في المشاركة بصنع القرار، سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الأحزاب السياسية، تتطلب تظافر الجهود من الجميع على المستويين المحلي والدولي. حيث إن

[9] للمزيد أنظر إلى مبررات صنع السلام بطريقة أكثر شمولًا وفعالية في اليمن، crisis group، ١٦ أغسطس ٢٠٢٥م، https://2u.pw/pOBYu.

اشراك الشباب في المرحلة القادمة يضمن تحقيق سلام عادل ومستدام يخرج اليمن من حالة الحرب إلى الاستقرار والتنمية.

مخاطر تهميش القوى الشبابية في التسوية السياسية

إن تهميش القوى الشبابية في المرحلة القادمة يعد واحدة من أخطر السيناريوهات المحتملة التي قد تواجه اليمن حيث قد يؤدي هذا المسار إلى خلل عميق في معالجة الأزمة اليمنية التي تتطلب وضع حلول جذرية تمنع إعادة إنتاج إخفاقات الماضي، حيث إن استمرار تهميش الشباب وعدم تمكينهم في صنع القرار السياسي سواء في الدولة أو في الأحزاب والمكونات سياسية يترتب عليه مخاطر عديدة، أهمها المخاطر السياسية وتتمثل في استمرار هيمنة النخب التقليدية على صناعة القرار السياسي وهو ما يعني استمرار ارتكاب ذات السياسات السابقة الخاطئة مما قد يدخل الدولة في مرحلة صراعات جديدة تكون أعنف وأوسع من الصراعات السابقة، كما هناك مخاطر أمنية تترتب على تهميش الشباب حيث إن إقصاء هذه الفئة من المجتمع قد يشكل دافع لانخراط بعض الشباب في أنشطة تهدد أمن واستقرار الدولة، خصوصًا إن الدولة منذ مطلع العقد الماضي تعيش حالة من الفراغ الأمني نتيجة انهيار مؤسسات الدولة وهو انعكس على ازدياد نشاط الجماعات الإرهابية في عدد من المحافظات، وبالتالي قد توفر هذه الجماعات المتطرفة بيئة خصبة لاستقطاب واستيعاب الشباب في إطار تنظيمها وهو ما يعني تحول الشباب من قوة وطاقة منتجة إلى قوة تستنزف الدولة وتعمق أزماتها.

خاتمة

إن ما مرت فيه الدولة خلال العقود الماضية من صراعات ومآسي انعكس بشكل سلبي على تحقيق التنمية في وقت يتسابق في العالم لتحقيق لشعوبهم أفضل سبل التقدم والرفاهية لذا ينبغي علينا تأسيس مرحلة تكون مختلفة عن ما سبقها، وبالتالي فإن المرحلة الحالية تتطلب تظافر الجهود على المستوى المحلي من سلطة سياسية وأحزاب ومكونات سياسية وكذلك على المستوى الإقليمي والدولي في سبيل دعم وتمكين الشباب في المشاركة السياسية والمشاركة في صنع القرار السياسي، حيث سينعكس ذلك بشكل إيجابي في تأسيس مرحلة جديدة ومستدامة يتخلص في المجتمع من تركة الماضي، فالمجتمعات التي لا

تمنح الفرصة للشباب في المشاركة في صنع القرار السياسي والمشاركة في رسم السياسات لواقع ومستقبل الدولة ستكون رهينة البقاء في صراعات وحروب مستمرة.

التوصيات

١-ضرورة إشراك الشباب في جميع مفاوضات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية والدولية.

٢-العمل على إنشاء مكون سياسي شبابي مستقل يمثل مصالح وتطلعات الشباب.

٣-تعديل القوانين واللوائح الخاصة بالأحزاب والمكونات السياسية بحيث تنص على إشراك الشباب في هياكلها الداخلية بما في ذلك المناصب القيادية.

٤-ضرورة سن تشريعات تلزم سلطات الدولة بإشراك الشباب في المجالس التشريعية والسلطات التنفيذية والمحلية، وتحفظ حقهم في الابتكار والابداع والتأليف والكتابة.